

عمان : الاثنين ١ شعبان سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١٦ كانون الاول سنة ١٩٦٣ م. العدد ٧٧٧ ١

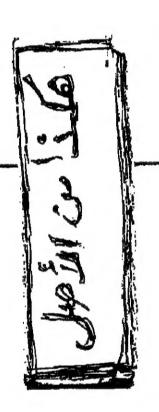
الفيرس

صفحة		
1774	قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء القدس الاردنية المساهمة المحدودة.	اانون رقم (۳۷) لسنة ۱۹۶۳
INFI	قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية	نانون رقم (۲۸) لسنة ۱۹۹۳
1788	قانون معدل لقانون العقوبات	نانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٣
3477	قانون معدل لقانون العقوبات	نانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٣
9471	نظام صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية	ظام رقم (۱۰٤) لسنة ۱۹۳۳
1144		فسحبح خطأ مطبعي

Burner Brown Andrew Market Brown Brown and Company

And the second of the second o

مطبعة القوات المسلحة الارداية



المادة ٢ ــ يعتبر الاتفاق المعقود بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة الملحق بهذا القانون صحيحا ونافذا بالنسبة الى جميع الغايات المتوخاة منه .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون .

1474/11/40 المتبن بطسلال ووزير الحارجية بالوكالة حسين بن فاصر عبد الرحمن خليفة صالح المجالي وزير دولة لشؤون رئاسة قائم باعمال قاضي القضاة الوزراء ووزير الدفساع ووزير التربيــة والتعلــــيم عبد القادر الصالح عبد المجيد مرتضى بشير الصباغ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير الاشغيال العاميية حس الكايد امين الحسيني عبد اللطيف عنبتاوي الاقتصـــاد الوطــــني صالح برقان كامل محي الدين عبد الرحيم الشريف

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون الموقت رقم ٢٨ من قانون تصديق الانفاق بين حكومةالمملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيا يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذى اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامبة بالموافقة عليه ليحل محل القانون الموقت رقم (٢٨) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رثيس الوزراء

حسین بن ناصر

خدالمسير للنك من الملك للنادونية المائمية

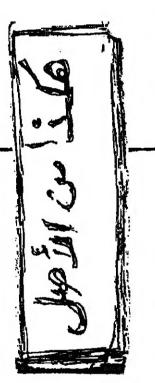
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاثي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۳۷) لسنة ۱۹۲۳

قانون تصديق الاتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنيةالمساهمة المحدودة

المادة ١ – يسمى هذا القانون الموقت (قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



خورالسير للفلك ملك إلملكة للفرونية المائمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۳۸) لسنة ۱۹۲۳

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظاميه

المادة ١ -- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظاميه لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم(٢٦) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تلغى المادة الخامسة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يني: ـــ

المادة (٥)

١ _ تنعقد المحكمة البدائية في القضايا الجزائية على الوجه التالي : _

أ _ من ثلاثة قضاة عند النظر في القضايا الجنائية الّي تكون العقوبة الّي يفرضها القانون فيها الاعدام او الاشغال الشاقة الموُّبدة او الاعتقال الموُّبد او الاعتقال الموُّقت او الاشغال الشاقة الموُّقته لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنه .

ب ــمن قاضيين عند النظر في القضايا الجنائية الاخرى .

جـمن قاضي منفرد عند النظر في القضايا الجنحية البدائية .

٧ ـــ وتنعقد في الدعاوى الحقوقية على الوجه التالي : ـــ

أ ــــمن قاض منفرد عند النظر في : ــــ

١ ـــالدعاوى التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسماية دينار .

٧ ــ الدعاوى المتقابلة مهها بلغت قيمتها

٣ __ما تفرع عن الدعوى الاصلية من فائدة وعطل وضرر ومنافع ومصاريف
مهما بلغ مقداره.

ب _ ومن قاضيين عند النظر في . _

١ ـــالدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسماية دينار .

٢ ـــالدعاوى التي لا يمكن التعبير فيها عن المدعى به بمبلغ نقدى .

٣ _ تنعقد المحكمة البدائية من قاضيين عند النظرفي الدعاوى الحقوقية والجزائية بصفتها

اتفاق

اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة

نظرا الى افتقار كثير من مدن وقرى محافظة القدس الى طاقة كهربائية وتمشيا مع مخطط تنمية مصادر القوى الكهربائية الذي اوصى به الحبراء المختصون بالنسبة لتقسيم المملكة الى مناطق كهربائية واسعة واقامة مشروعات كهربائية مركزية موحدة لما في ذلك من فوائد اقتصادية وفنية عديدة ،

فقد ثم الاتفاق بتاريخ ١٤/٤/١٤ بين وزير الاقتصاد الوظني بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب تفويض مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/١ ،

ورثيس مجلس ادارة شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة بموجب تفويض مجلس ادارة الشركة بقراره رقم (٣١) تاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩ على ما يلي : _

١ ــ تلغى الفقرة (ب) من المادة (١) من الاتفاقية الاصلية ويستعاض عنها بما يلي : ــ

ب ــ وتعني عبارة (منطقة الامتياز) المنطقة التي تشمل منطقة محافظة القـــدس باكملها حسب نظـــام التقسيمات الادارية المعدل للمملكة الاردبية الهاشمية النظام رقم (۲۵) لسنة ١٩٦٧ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٦٠٧) الصادر بناريخ ١٩٦٢/٤/١.

٢ – تضاف المادة التالية لمواد الاتفاقية الاصلية : –

المادة 29 - نجري تصفية المشاريع الكهربائية القائمة حاليا داخصل منطقة الامتياز بالاتفاق بين الشركة وبين الصحات تلك المشاريع وتحت اشراف وزارقي الاقتصاد الوطني والداخلية بالنسبة لمشاريع البلديات وتحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني بالنسبة للمشاريع الاهلية وعلى ان تقوم الشركة بشراء الانشاءات والمعدات والاجهزة الموجودة لدى اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة وفق الشروط التالية : __

أ – ان تقدر قيمة انشاءات ومعدات واجهزة كل مشروع من قبل لحنة من الحبراء يعين كل فريق فيها ممثلا عنه ويتفق الفريقان على تعيين الحبير الثالث وفي حالة عدم اتفاقهما يقوم معالي وزير الاقتصاد الوطني بتعيينه .

ب ـ يكون قرار لجنة الحبراء نهائيا وملزما للطرفين .

ج - يجري دفع نمن ما يشترى من المشاريع المملوكة من البلديات بشكل اسهم في رأسمال الشركة وثمن ما يشتري من المشاريع الاهلية نقدا وبطريقة دفع خلال مدة يتفق عليها الطرفان .

د - لا يجوز لاي من اصحاب هذه المشاريسع خلال فترة التصفية ان يجري اية تعديلات او اضافات او تجديدات على مشاريعهم الا بعد اخد موافقة خطية مسن معالي وزير الاقتصاد الوطني .

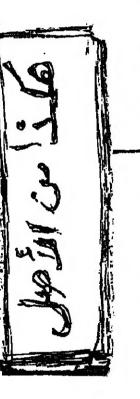
حرر هذا الانفاق بنسختين في عمان في اليوم العاشر من شهر ذو القعدد سنة ١٣٨١ هجرية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٦٧ ميلادية .

مندوب

الحكومة المفوض بالتوقيع

وزير الاقتصاد الوطني

مندوب شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة المفوض بالتوقيع رثيس مجلس الادارة



نور السير للغفل منك الملكة للغارونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۳۹) لسنة ۱۹۲۳

قانون معدل لقانون العقوبات

لمادة ١ – يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وما طرأ عليه من تعديلات والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٧ ـ يعدل البند الاول من المادة (٩٤) من القانون الاصلي باستبدال كلمة (السابعة) الواردة فيها بكلمة (التاسعة).

1977/11/70

كخبريط لمال

وزير العدليه رئيس الوزراء حسن الكايد حسين بن ناصر ٤ ـــعندما تنعقد المحكمة من قاضيين فاكثر يوأسها رئيس المحكمة او القاضي الاقدم في الدرجه
و تصدر المحكمة قراراتها بالاجماع او الاكثرية .

اذا انعقدت المحكمة من قاضيين واختلفا في الرأى اثناء المحاكمة او عند اعطاء القرار النهائي
فيدعو رئيس المحكمة قاضيا ثالثا للا شتراك في المحاكمة من المرحلة التي وصلت اليها
الدعوى وتتلى بحضوره المعاملات السابقة .

٦ ـــتشمل احكام هذه المادة ايضا القضايا المعلقة التي لم يبدأ باستماع البينة فيها .

المادة ٣ – ١ سيلغى البند (أ) من الفقره الثانية من المادة العاشرة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي . أ ـــ في الاحكام والقرار ات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البدائية او التي تكون قيمة موضوع الدعوى فيها اكثر من مائة دينار .

٢ ـــتضاف البنود التالية بعد البند (ح) من الفقرة الثالثة المذكورة

ط ــــلانقبل الطلبات المقدمة للطعن في القرارات المتعلقة بعمل من اعدال السيادة .

ك ـــ فيما عدا ما هو منصو ص عليه في قانون خاص .

name to provide the state of the state of

۱ ــ يكون ميعاد رفع الدعوى الى محكمة العدل العليا ستين يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه او تبليغه الى صاحب الشان وفي حالة رفض السلطة الادارية او امتناعها عن اتخاذ اى قرار يبدأ الميعاد من تاريخ انقضاء شهر على تقديم الطلب اليها .

ر ٢ ـــ تسمع الطلبات المنصوص عليها في البند (ح) من هذه المادة ما دام الشخص موقوفا دون التقيد بميعاد .

1477/11/40

المتين بطسلال

وزير العادليه رئيس الوزراء حسن الكايد حسين بن ناصر

Service Service

خود المسير للعلك ملك الملكة للعدونية المحائمية

بمقتضى المسادة ٣ من قانون ادارة الجيش العربي الاردني رقم ١ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما قرر ه مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ نامر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٣.

نظام صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون اداره الجيش العربي الاردني رقم (١) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية ويعمل بـــه من تاريخ العمل بالنظام رقم (٩) ١٩٦٠ .

المادة ٣ – تعني كلمة فـــابط الواردة في المــادة الاولى ، كل فـــابط يعين في القوات المسلحة الاردنية بارادة ماكية ساميةوتشمل المرشحين النظاميين الذين يعينون بامر القائد العام للقواتالمسلحةوتشمل ايضآ الضباط الذين يستخدمون بعقود اذا زادت خدماتهم في القوات المسلحة عن مدة ست سنوات .

المادة ٤ ــ الغــاية من تأسيس هذا الصندوق ، تقديم المساعدة المالية للضبـاط الذين يـمُركون الخـــدمة بسبب الاستغناء عن خدماتهم او الاحالة على التقاعد او لمساعدة عائلاتهم في حالتي الوفاة والاستشهاد .

المادة ٥ _ قيمة الاشتراك لكل ضابط دينار واحد يحسم من راتبه (شهريـــــأ او عن اي جزء من الشهر) بواسطة مدير فرع الرواتب المختص . `

المادة ٦ ــ تر د للضباط الذين يستقيلون من الحدمة او محالون على التقاعداو يستغنى عن خدماتهم ممن تقل مدة اشر اكهم بهــــذا الصندوق عن ثلاث سنوات ، المبالغ التي دفعت من قبلهم دون فائدة او اكرامية وفي حـــالة عودتهم للخدمة يعتبر اشتراكهم كاملا محدداً في هذا الصندوق . اما الذين يستشهدون او يتوفون ممن تنطبق عليهم نصوص هذه المادة ، فتر د لورثتهم ضعف المالغ المدفوعة لحين الوفاة او الاستشهاد اي

المادة ٧ ـــ ترد قيمة الاشتراكات بـــدون فائدة او اكرامية للضـــابط الذي يفصل عن العمل لارتكابه جريمتي التجسس او الحيـــانة العظمى بعد اكتساب الحـــكم الدرجة القطعية من المحكمة ذات الاختصاص مهما بلغت مدة اشتراكه.

المادة ٨ ــ تعتمر مدة الاشتراك الالزامية في هذا الصندوق عشرين سنة فقط.

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ٦٢ المعادل لقانون العقوبات المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٦٢٧ تارنخ ٢٢/٨/١ الى مجلس الامة ، فأدخل عايه بعض التعديلات.

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحلُّ محل القانون المؤمَّت رقم ٢٤ المشار اليه ويعمل بالقادرن المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ر ئيس الوزراء

نحداظمير للنعك منك الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانـــون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصلي باضافـــة الفقرة الجديدة اليهـــا تحت رقم (٢) و ترقم الفقرة

٢ – اذا عَلَمْ عَلَى شخص بالحبس مدة لا تُؤيد على ثلاثة اشهر يجوز للمحكمة التي اصـــدرت الحكم ان تحول ملاة الجيس الى الغرامة على الساس نصف دينار عن كل يوم وذلك اذا اقتنعت بان الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص .

المادة ٣ ـــ يلغى نص الفقرة الثالثة من المادة (٩٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : . . « ولها ان تخفض كل عقوبة جنائية اخرى الى النصف » .

المتين بطسلال

حسین بن ناصر

رثيس الوزراء

- المادة ٩ ــ تمنح مكافأة مقدارها (خمساية دينار اردني) لكل ضـــابط ينفصل عن الحدمة نتيجة قبول استقالته او احالته على التقاعد او الاستغناء عن خدماته او وفاته او استشهاده بعد انقضاء ثلاثسنوات على اشتراكه
- المادة ١٠ _ أ _ يخصم من مقدار المكافأة الكاملة قيمة الاشتركات المتبقية عن مدة الاشتراك الكاملة بالصندوق. ب ــ تنطبق نصوص الفقرة (أ) من هذه المادة على ورثة الضباط اللدين يستشهدون او يتوفون .
- لمادة ١١ــ اذا اعبد اي ضابط للخدمة بعد ان يكونقد استوفى عند خروجه اي مكافأة عن اشتر اكاته السابقة تحصل منه الاشتراكات مجددا كالمعتاد وعند خروجه ثانية يعاد اليه ما دفعه فقط بدون مكافأة او اكراميه .
- المادة ١٢ ــ لا يشمل هذا النظام الضباط الذين انفصلوا عن الخدمة نهائياً مهما كان نوع النصل قبل نفاذ هذا النظام والتصديق عليه مهائياً .
- المادة ١٣ تستثمر اموال الصندوق بايداعها في احد المصارف في المملكة الاردنية الهاشمية او باقراضها للمشتركين بفوائد قانونية تعينها الهيئة الادارية على ان يكون الحد الادنى للفائدة (٧٪) والاعلى (٩٪) اوباستنارها باي مشروع آخر .
- المادة ١٤ تعطى القروض للضباط على ان لا تزيد قيمة القرض عن مجموع رواتب ثلاثة اشهر اساسية وتسترد بمدة اقصاها ثمانية عشر شهرا (١٨) شهرا .
- المادة ٥٠ ــ لا يجوز ادانة اي ضابط الا بقرار يتخذ من قبل الهيئة الادارية على ان تراعي الهيئة كافة ظروف الطالب المادية وعليها ان تستحصل من المدين على كفالة من ضابطين .
- المادة ١٦ ـ تتألف الهيئة العمومية لصندوق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية من جميع الضباط الذين تنطبق عليهم احكام المسادة الثانية من هسدًا النظام ويجتمع هؤلاء مرة واحدة في شهر نيسان من كل سنة وفي التاريخ الذي يحدده رئيس الهيئة الادارية وذلك للاطلاع على تقرير الهيئة الادارية فسيها يتعلق باعمسال وحسابات الصندوق ، ويجوز ان تعقد الهيئة العمومية جلسة فوق العادة اما بقرار يتخذ باجماع الهيئسة الادارية او يطلب ثاثي اعضاء الهيئة العمومية اذا اقتضت ذلك مصلحة الصندوق .
- المادة ١٧ لا يعتبر انعقاد الهيئة العمومية قانونيا الا اذا اجتمع للئا الاعضاء ويكون رئيس الهيشــة الادارية رئيسا لاجتماع الهيئة العمومية ويقوم السكرتير بتدوين وقائع الاجتماع .
- المادة ١٨ تدون قرارات الصندوق في دفائر محاضر الجلسات ويوقع الرئيس والسكرتير ويذكر في حضر الجلسة اسماء الحاضرين من الاعضاء المشتركين واسم كل من الرئيس والسكرتير والقرارات الصادرة.
- المادة ١٩ ـ تتشكل الهيئة الادارية من خمسة اعضاء ينتخبهم القائد العام من ضباط القوات المسلحة الاردنية ، على ان يكون اقدمهم رئيسا الهيئة
- المادة ٢٠ ـ ينسب رئيس الهيئة الادارية الى القائد العام للقوات المسلحة تعيين سكرتير والمسين صندوق وكاتب
- المادة ٢١- يقوم الرئيس بادارة الجلسة كما يقوم هو أو من يليبه من اعضاء الميئة الادارية عهمة تمثيل هذا الصندوق امام القضاء كما ويقوم احد الاعضاء القانونيين بالنواحي القانونية ويقوم المين الصندوق والكاتب والمحاسب بكافة الاهمال الحسابية على أن يعطى لهنا راتب بمهري تقرره الهيئة الافارية ،

المادة ٢٧ ــ نختص الحيثة الادارية بالادارة العامة وهي مسؤولة عما يلي ۽ خسب

- أ _ اي ضياع يلحق بالصندوق من جراء اي اهمال او تقصير او مخالفة لاحكام هذا النظام . ب ــ مسك الدفائر التي نص عليها هذا النظام بصورة موافقة للاصول الحسابية الصحيحة وحفظ هذه الدفاتر سالة من كل تلويث.
- يكون انعقاد الهيئة الادارية قانونيا اذا حضر اربعة من اعضائها وتكون قراراتها قانونية اذا صدرت ج ــ تنفيذ قرارات الهيئة العمومية . عن الاكثرية وإذا تساوت الاصوات فيرجح الجانب الذي يكون به الرئيس.
- المادة ٢٣ _ اذا خلا مكان احد اعضاء الهيئة الادارية لسبب من الاسباب يعين القائد العام للقرات المسلحة بدلا منه :
 - المادة ٢٤ ــ السنة المالية لهذا الصندوق تبدأ من اول نيسان وتنتهي بانتهاء شهر آذار من كل سنة .
 - المادة ٧٥ ــ تمسك الدفاتر المالية بكل دقة واعتناء من قبل امين الصندوق وهي الدفاتر التالية : –
- أ _ دفتر الصندوق وتقيد فيه كل المبالغ التي تدخـــل الى الصندوق وتخـــرج منه وذلك بالاستناد الى مستندات منظمة بصورة صحيحة .
 - ب ــ دفتر الاستاذ وتدون فيه جميع معاملات الصندوق بصورة اجبالية .
 - ج ـ دفتر الادانات وتسجل فيه القروض وفوائلها ومستنداتها وما يسترد منها ومن فوائلها .
 - د ــ ما تقضي الاصول الحسابية بان يمسك من الدفاتر التي تقرر الهيئة الادارية استعالما .
 - ه "رقم صحائف الدقائر وجلود الايصالات بالارقام المتسلسلة وتحتم بخاتم صندوق التعاون .
 - و _ سجل تدون فيه محاضر الجلسات للهيئة الادارية .
 - ز ــ اضبارات منظمة تنظيماً صحيحاً لاوراق المخابرات والمستندات .
- المادة ٢٦ على الهيئة الادارية لصندوق التعاون ان تضع امام الهيئة العمومية بنهـــاية كل سنة مالية الحسابات بحبث

 - أ _ الحساب الحتامي للسنة .
- ب ـ حساب الارباح مشفوعاً بالمستندات المشعرة بصحتها . . المادة ٢٧ – لوزير الدفاع بناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلخة صلاحية اصدار انظمة في الامور التالية :-
 - أ _ تنمية موارد صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية .
 - ب ــ اي نظام آخر يكفل تنفيذ احكام هذا النظام .
- للصندوق (كديوان المحاسبة مثلاً) على حسابات هذا الصندوق .

